الناتج الخليجي يتجاوز سقف الـ٣٣٥ مليار دولار

الدوحة/سبأ/ابراهيم القديمي

توقع التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن تصل مداخيل دول مجلس التعاون الخليجي العربي إلى مرحلة جديدة بحيث يتجاوز ناتجها المحلي سقف الـ٣٣٥ مليار دولار.

وذكر التقرير ان الاتحاد الجمركي الخليجي الذي سبق الإعلان عنه في العام ٢٠٠٣م قد فرض على الدول الأعضاء الست تعريفة جمركية موحدة بنسبة ٥٪ على السلع المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي ، مؤكداً على قدرته في وضع سياسة موحدة لحماية الانتاج الوطني لدول الخليج والتنسيق في المواقف التفاوضية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

كما كشف التقرير عن الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن قيام الاتحاد الجمركي الخليجي ومنها تحفيز التبادل التجاري فيما بين دول الاتحاد والعالم الخارجي وذلك نتيجة تخفيض تكلفة المعاملات التجارية وتيسير التجارة كخدمات الموانئ والنقل والاتصالات وتقليل الحواجز غير الجمركية والروتين الإداري.

وتوقع التقرير حدوث ارتفاع في معدلات التجارة العربية البينية وذلك مع بداية تنفيذ أول منطقة تجارة حرة عربية بين ١٦ دولة عربية في يناير الحالي.

كما توقع التقرير أن تشهد المنطقة خلال المرحلة المقبلة انفراجاً اقتصادياً حيث سترتفع معدلات النمو تبعا لذلك إلى ٧٪ بدلاً من ٣٪ حالياً حيث تعكف الدول العربية حالياً على معالجة التشريعات والقوانين التي تعوق الاستثمارات العربية.

روسيا تدرس شطب ٩٠٪ من الديون السورية

■.. موسكو/(رويترز)

تدرس روسيا شطب ما يصل الى ٩٠ بالمئة من ديون سوريا التي تعود الى العهد السوفيتي ولكن من غير الواضح ما اذا كان سيتم التوصل الى اتفاق بهذا الشأن خلال زيارة للرئيس بشار الاسد بدأت امس الاثنين.

وأكد مصدر بوزارة المالية الروسية أن محادثات جرت في هذا المجال لكنه قال إنه لا يعرف ما اذا كانت هذه المحادثات ستتوج باتفاق خلال الزيارة الرسمية التي يقوم بها الاسد لموسكو وتستمر ثلاثة أيام.

وذكرت صحيفة كوميرسانت اليومية أن وزير المالية الروسي الكسي كودرين ونظيره السوري محمد الحسين أجريا محادثات بعيدا عن الاضواء في منتصف يناير اتفقا فيها على شطب ٩,٨ مليار دولار من اجمالي ديون دمشق لموسكو التي تبلغ ١٣ مليار دولار.

تشكل نحو ٨٪ فقط من هيكل الصادرات

تنمية الصادرات غير النفطية.. ضرورة لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي

كتب/علي البشري

تولي الحكومة قضية تنمية الصادرات أهمية كبيرة وبالذات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وانتهاج اليمن آلية السوق الحر اذ يعد التصدير الدينامو المحرك لعجلة التنمية ويسهم بفاعلية في زيادة الإنتاج والتشغيل وزيادة موارد البلد من العملات الاجنبية وبالتالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وتسعى الحكومة من خلال المجلس الأعلى لتنمية الصادرات الى وضع استراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية تعمل في المدى القصير على التركيز على تحقيق اكبر استفادة ممكنة من المنتجات التي تصدرها الجمهورية اليمنية في الوقت الراهن من منتجات زراعية وسمكية وصناعية واستخراجية والعمل على تطويرها وزيادتها .

وأشارت دراسة أعدها الاخ نعمان الملصي أمين عام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات إلى أن الدولة تقوم بوضع خطة شاملة على المدى المتوسط والطويل تحقق زيادة شاملة بمعدل ١٠٪ سنوياً الى جانب تنمية بعض القطاعات التي لديها فرص واعدة لزيادة حجم الصادرات وإقامة مشروعات تسعى في الأساس لتكوين وحدات انتاجية بهدف التصدير، والتي تعمل على تحقيق قيمة مضافة مثل الصناعات الاستخراجية من الرخام والصخور والجرانيت والجبس وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأعلاف عن مخلفات الاسماك وصناعة الجلود، كما تركز الخطة على سرعة استكمال تأسيس البنى الاساسية ، لتنمية الصادرات مثل استكمال بناء المناطق الصناعية والتي تتوفر فيها كافة متطلبات الصناعة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والطرق وتشجيع انشاء مصانع التعبئة والتغليف واستكمال الخدمات المساعدة مثل ائتمان وتمويل الصادرات وشركات الشحن والنقل الجوي المتخصص .

ووفقاً لبيانات رسمية أولية فقد بلغ حجم الصادرات اليمنية خلال الفترة يناير - سبتمبر نحو ٦٢٩,٨ مليار ريال منها ٥٧٧,٥ مليار ريال صادرات نفطية ونحو ٥٢,٢ مليار ريال صادرات غير نفطية .

وتشير البيانات إلى استمرار هيمنة الصادرات النفطية وضآلة الصادرات غير النفطية ما يعكس اختلالا هيكلياً حاداً في التجارة الخارجية يتطلب بذل المزيد من الجهود بتنويع مصادر الدخل وزيادة قيمة الصادرات غير النفطية واستثمار الميزان النسبية في الانتاج اليمني من خلال قطاعات الزراعة والاسماك والصناعة .

ويرى خبراء اقتصاد أن برنامج الاصلاح الاقتصادي قد اسهم في تعزيز أداء قطاع التجارة وذلك من خلال الاجراءات المنفذه في مجال تحرير التجارة واصلاح التعريفة الجمركية وتحرير اسعار الصرف، الأمر الذي أدى الى نمو التجارة الخارجية لليمن من نحو ٣٦,٢ مليار ريال في عام ١٩٩٤م الى ٤٩٧ مليار ريال في عام ١٩٩٨م والى تريليون و٣٥٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م حيث ارتفع حجم الصادرات اليمنية من ١١,٢ مليار ريال الى ٢٠٣,٤ مليار ريال والى ٦٨٤,٩ مليار ريال خلال نفس الفترة .

كما ارتفع حجم الواردات اليمنية من ٢٥ مليار ريال الى ٢٩٤,٥ مليار ريال وثم الى ٦٧٤,١ مليار ريال خلال نفس الفترة الماضية أيضاً .

وبالرغم من النمو الذي شهدته الصادرات اليمنية خلال الاعوام الماضية إلا أن الزيادة الكبيرة تعود لارتفاع حجم صادرات وعائدات بلادنا من النفط والتي ارتفعت ٩,٩ مليار ريال عام ١٩٩٤م الى ١٨٥,٦ مليار ريال في عام ١٩٩٨م ثم إلى ٦١٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م الأمر الذي يؤكد ضآلة حجم الصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات اليمنية، والذي لاتتجاوز نسبتها نحو ٩,٤٪ في عام ٢٠٠٢م .

وقد تضاعف حجم الصادرات الزراعية من ٦,٩ مليار ريال في عام ١٩٩٨م الى ١٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠٠١م ثم زادت الى ٢٩,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م .

وبالرغم من زيادة الصادرات الزراعية إلا أن نسبها مازالت ضئيلة في هيكل الصادرات إذا لم تتعدى ٤,٢٪ في عام ٢٠٠٣م ، كما أن الصادرات الصناعية مازالت ضئيلة ١٪ والاسماك ٢٪ وبالتالي فإن مساهمة الصادرات غير النفطية تشكل نحو ٨٪ فقط من هيكل الصادرات مقابل ٩٢٪ للنفط .

وتشير الدراسة الى الصعوبات التي تواجه الصادرات غير النفطية من أهمها ضعف الالتزام بالمواصفات القياسية والجودة وتخلف امكانيات الفرز والتجميع والتعبئة والتغليف والتخزين وضعف الخبرات الفنية والتسويقية للمصدرين وارتفاع تكاليف النقل بالاضافة الى المشاكل المرتبطة بالتمويل وضعف الانشطة الترويجية والصعوبات الادارية المرتبطة بنظام استعادة الرسوم الجمركية والسماح المؤقت على المواد الخام الداخلة في المنتجات المصدرة .

وأوصت الدراسة بالتوسع في إقامة مختبرات مراقبة الجودة واستكمال بناء وتجهيز المؤسسات التي تخدم عملية التصدير وإزالة الحواجز التي تعيق عملية التصدير بكل جوانبها الادارية والقانونية ورفع كفاءة الأنشطة التمويلية القائمة من خلال توجيه موارد صندوق الانتاج الزراعي والسمكي في تمويل المشاريع الموجهة نشاطها للتصدير .

تنعقد الشهر المقبل بعدن:

وزير الصناعة: اليمن استكملت الترتيبات الخاصة بالدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي العربي

عدن /سبأ

تعقد في عدن خلال الفترة من ١٦ – ١٧ فبراير القادم الدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية .

وقال الاخ الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: أن اليمن استكملت كافة الترتيبات الخاصة بهذه الدورة. حيث انها تأتي في اطار اعداد جدول الاعمال الاقتصادي للقمة العربية الـ١٧ المقرر عقدها في الجزائر في مارس المقبل .

واوضح ان جدول الاعمال سيحدد صيغ وخيارات القرارات التي يجب أن تصدر عن القمة لتوفير آليات جديدة من شأنها تفعيل منطقة التجارة الحرة وتوسع التجارة البينية. واقامة سوق عربية موحدة للاوراق المالية. اضافة الى مشروع اعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم اعداده بناء على قرار القمة العربية في تونس حيث من المتوقع أن تقره دورة عدن تمهيدا لرفعه الى القمة المقبله

وأشاد في ختام تصريحه بالدور الذي اضطلع به مجلس الجامعة الاقتصادي والاجتماعي في بلورة فكرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واخراجها الى حيز الوجود.. معربا عن أمله في أن تكون دورة عدن امتدادا لنفس الروح المتطلعة الى تحقيق تحول هام في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

الشهر المقبل:

عدن تستضيف الدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي العربي

صنعاء/سبأ

تعقد في عدن خلال الفترة من ١٦-١٧ فبراير القادم الدورة الـ٧٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.

وقال الاخ الدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان اليمن استكملت كافة الترتيبات الخاصة بهذه الدورة حيث انها تأتي في اطار اعداد جدول الاعمال الاقتصادي للقمة العربية الـ١٧ المقرر عقدها في الجزائر في مارس المقبل .

وأوضح أن جدول الاعمال سيحدد صيغ وخيارات القرارات التي يجب ان تصدر عن القمة لتوفير آليات جديدة من شأنها تفعيل منطقة التجارة الحرة وتوسع التجارة البينية وإقامة سوق عربية موحدة للاوراق المالية إضافة الى مشروع إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إعداده بناء على قرار القمة العربية في تونس حيث من المتوقع ان تقره دورة عدن تمهيدا لرفعة الى القمة المقبلة .

واشاد في ختام تصريحه بالدور الذي اضطلع به مجلس الجامعة الاقتصادي والاجتماعي في بلورة فكرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واخراجها الى حيز الوجود.. معربا عن أمله في ان تكون دورة عدن امتدادا لنفس الروح المتطلعة الى تحقيق تحول هام في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

خلال عام ٢٠٠٤م :

أكثر من ٣١٧ مليون ريال حجم إيرادات محافظة صعدة

صعدة / سبأ

بلغت إيرادات محافظة صعدة من الموارد المالية بشقيها المحلية والمشتركة لعام ٢٠٠٤م حوالي ثلاثمائة وسبعة عشر مليوناً وخمسمائة وسبعين الف ريال.

وأوضح الاخ / قاسم صالح الشيبة مدير عام الموارد المالية بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ بأن الايرادات الفعلية بلغت مائة وواحد وأربعين مليوناً وثمانمائة ألف ريال بعجز عشرة ملايين وتسعمائة الف عن الربط البالغ مائة وأثنين وستين مليوناً وسبعمائة الف ريال وزيادة بحوالي اربعة عشر مليون وسبعمائة وستين الف ريال عن ايرادات عام ٢٠٠٣م.

فيما بلغت الايرادات المشتركة الفعلية للعام الماضي حوالي سبعة وسبعين مليون وتسعين الف ريال عن الربط البالغ قدره مائتان واثنان وأربعون مليوناً وثمانمائة وخمسون الف ريال وزيادة قدرها اربعة عشر مليون ومائة وسبعون الف ريال عن ايرادات عام ٢٠٠٣م البالغة مائة وواحد وخمسين مليوناً ومائة وسبعين الف ريال.

ومن جانب آخر أشار الاخ أحمد عبد الدائم مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية أن عدد المستفيدين بمحافظة صعدة من مساعدات الصندوق بلغ حوالي الف وثمانمائة وثلاث عشرة حالة خلال العام الماضي وبلغ حجم المساعدات حوالي ثمانية عشر مليوناً وثلاثمائة وأربعين الف ريال لنفس العام موزعة على جميع مديريات المحافظة البالغة خمس عشرة مديرية.

اعـــــــــــــلان